

لا يظنون انفس فلهم ولجان فان مردها لاغيبا فيستقبلها الزكيا
والبالموتيق ربيته اذ في التحقيق ان القوم قد اوردوا في اول كتاب
الفن بحثا طويلا وبتواجر امور بتوقف عليها الشرح على البصيرة و
وتعيل في تحصيل الفن وسوءه بالمقدمة وطولها في كلام طويل يكاد يمنع
عن الاطاحة والاعتناء شربها للعلم وللص تركها راسا وفقر على ما
هو المقصود من مامد الالجاز لوكون كتابا للمبتدئ الذي تحصيله
قسي فلا ينفعه في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب التوفيق بل غاية امر
بقرة للعلم على حفظ ما في الكتاب والسراج لما اراد ان يفتق اثر القوم
تعميرا للثابتة وتكميلا للعائنة او رد لمحقق ذلك المبحث ولية فضده
بالامر بالعلم انما ما يشكونه منا لا تحقيق كلام القوم فقال **المعلم**
انما العلم لب السمرئدان من حق كل طالب كثره او امور متكثرة علما
كانت او غيره مدة نالها او غيره فانفة تلك الكثرة بحيث لا يثبت منها
ما يجب دخول فيها جهة او جهة وام صار سببا لوحدة تلك الامر
المتكثرة في ذواتها والمتعدي في انفسها ولكن بسببها عند هاشيا وحلا
وسميتها باهم واحدا ونفرد ما بالتميز من ان كانت من العلوم مثلا لكل
علم عبارة عن المسائل المتكثرة للمعدوم ومع ذلك فبعبارة علما وحلا
وسميتها باهم واحدا وفسره بالتقوين فلا شك ان هناك امر يتسا
تلك الكثرة ويرتبط بعضها ببعض وبواسطة استحسن عدتها
علما واحدا فذلك الامر بحجة الوحدة بمعنى حصر صارت سببا لوحدة للعبية

لوحدة الاغيبا ربيته لئلا الامور لكثرة فاضافة لجهة الوحدة لامة من اضافة
السبب للسبب فقوله تضبطها احد الكثرة اخترازا عن المسائل المتكثرة
للمجموع من عدة علوم متخالفه لانها وان كان مشتاركة في انتم احكام
باوجه اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما يستحق سببها احد
تلك المسائل علما واحدا من حق كل طالب كثره كذلك ان يتصور كل ما بخصوصه
كما ان من حق كل طالب واحد ان يتصوره بخصوصه وقال ابو نواس وكتادنا
صدرا لمحققين لانزال كثره صدر الفحول هادام العقول ما من كثره الاوليها
جتمه تضبطها وتجعلها واحدة اعتبارية واقلمها مشاركة الامور في
انها موجودا لكن منها ما اعتبر منبسط تلك الجهة ايها المسائل المشاركة
في امر يعتد به كالوصوم والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل المتكثرة الغير
اعتبارية في امر يعتد به فحقه تضبطها اشارة للاحدة وحده اعتبر تضبطها
كما هو المتبادر لاما يمكن ان يعتبر يخرج للمسائل المجموع من علوم اذا
اذ المشاركة المذكورة وان كانت جهة تضبطها الا انها لم يعتبر لعدم كونها في
امر يعتد به بل كالاتي لا ريب في الالة فبقي على الالادجيه الوحدة الامر
الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء استحسن بسببها عند هاشيا واحدا او لا
ولاشك انه يوجد على هذا الكثرة للتضبطها جهة واحدة كالمسائل المذكورة
وهي يقضى منه العجب انه اراد بعضهم بجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان
قوله تضبطها قيد وحق لا اخترازا في اذلا يوجد كثره لا تضبطها جهة
وحدة فاعرف وقد اوردنا لقصصه ونشرح الكتاب على قوله من حق كل
طالب كثره انه يفيد الحق ويوان من حق كثره المسائل المتكثرة